مفتتح السنة الرابعة

الأستاذ الدكتور
عبد الأمير كاظم زاهد
رئيس التحرير

المقدمة

ها هي السنة الرابعة تحل علينا ونحن عازمون على إصدار حوليتنا التي نراها الواجهة الأكاديمية أو المدونة العلمية له فقد ، فقد قضينا السنتين اللتين تلتا ولادة هذه المؤسسة العلمية ونحن نخطط لمجلة علمية بحثية محكمة تعنى بإبداعات واكتشافات الباحثين العلميين و الأساتذة الاكاديمين .

لقد كانت أسرة التحرير ،والهيأة الاستشارية للمجلة عازمة على أن تشجع الإخوة الباحثين على أن يراعوا في أبحاثهم الجدوى والثمرة ، والأثر الواضح الذي تتركه في نوعية المعرفة ؛ المتاحة لكننا في السنة الرابعة نود أن نضع بين أيدي إخوتنا الذين اختاروا منبر الحولية فضاء لأفكارهم وتأملاتهم فنقول لهم اننا نرغب رغبة جامحة في ان نحلل التجربة العراقية بعد ٢٠٠٣، تحليلا ضارياً ونرصد أثر الدكتاتورية على الاكتشاف الحضاري وكيف يمكن تجاوز العقد السلوكية والمنهجية والمعرفية التي نراها طارئة على صيرورة الشخصية العراقية ، ونعدها من مخلفات واثأر الفترة الظلامية (النصف الثاني في القرن الماضي).

فلم يكن شعبنا يعرف الأثرة و الانا، كيف ظهرت اليوم بشكل طافح على مستوى العلاقات الفردية؟! وكيف نجدها تعم مستويات حياتنا حتى السلوك إزاء الوطن و المستقبل؟!

ولم تكن نفوسنا اقل عفة من الشعوب الراقية في عالمنا الذي نعيش، فإذا بنا نستبيح المال العام استباحة من يستحل الحرام ويصر على ممارسته بغياً وعدواً.

لم نكن نتاجر بديننا وعقيدتنا ، فإذا بنا نبيعها بابخس الأثمان ونتدرع بهما عندما تضرب مصالحنا أو عندما نريد أن نستحوذ على الأشياء عدواً على الاستحقاق لم نكن نسأل عن صديقنا من

أي طائفة هو ومن أي قومية هو، بل حتى من أي عشيرة هو لكي نضع ذلك مؤشراً لموقفنا وعواطفنا فإذا بنا تصبح طريقة الأكل والكلام لها صلة بهذه الهويات الثانوية أو الفرعية لقد كان معلم المدرسة الابتدائية حريصاً على تلاميذه أكثر حرصاً منه على أولاده، وكان البقال حريصاً على من يشتري منه سلعة احرص منه على نفسه، وكان شرطي المرور حريصاً على الشارع و المارة فيه أكثر من حرصه نفسه، وهكذا فإذا بنا نفتقده الى ذلك كله فيكون من هو بالموقع الأعلى متبلد لاتضايقه هدر المليارات من غاز النفط المتسرب المحترق في الهواء، ولا تزعجه تحول مؤسسات الدولة الى رواق للبطالة المقنعة ، ولا ينتابه القلق حينما يتدنى التعليم ويتدهور النظام الصحي في البلد ان أمة ترث سبعة الاف سنة من النتاج تعاملت منها أنماط المعرفة ، لا يمكن ان نتصورها على ما هي عليه الان من صمت وخواء ، وما ينتج عنها من اختلالات في بنيه الوعي التاريخي للدور الحضاري الذي يجب ان يصنعه الانسان العراقي والجماعات العراقية والدولة العراقية بمؤسساتها كافه . لايمكن عقلاً ان نتصور ان (أمة) كالعراقيين تعي صيرورتها (سبعة الاف سنه من القدرة على الاكتشاف) تقف عاجزة عن معالجة ظاهرة الفساد الذي يضرب أركان الدولة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية! لا يمكن أن نتعقل – لو لا ما خلفته الفترة الظلامية من آثار – إن الأمة التي أبدعت افضل نظريات الاخلاق والعرفان والعفة والترفع عن خوارم المروءة ان تقع في آتون ازمة اخلاقية عصية على التفكيك بدليل ان عشرات المبادرات والرؤى عن الفساد لم تقلل من سلوكياته في مجتمعنا ، بل ان عدداً من المؤسسات التي تراقب وتقاضي لم تحقق تقدماً في هذا المجال ، ولا تزال التنمية الضرورية والواجبة ضحية لهذا المرض الاجتماعي المستشرى والذي لا يبدو في الافق المنظور انه الى تلاش.

لابد إذن لابحاثنا على الاقل ان تتلمس عجز الوازع الديني في ان يقلل من مظاهر الفساد ، بل لابد ان تفسر الابحاث ان هذا الفساد ينتشر في الوسط الذي يتبنى البعض منه الاطروحه الدينية وفي ذلك مكمن مهم من مكامن الخطورة البالغة لابد اذن لا بحاثنا ان تستنطق تجارب الامم والشعوب وتؤسس لمعالجة عراقية مستفيدة من تلك التجارب لتضع

لائحة للمعالجة والتعامل مع هذه الظاهرة المخجلة التي تجعل سمعه شعبنا أمام شعوب المنطقة في موضع لا يحسد عليه فطالما سمعنا ان العراق في مقدمة البلدان التي يستشرى فيها الفساد

إذن ، لتنطلق أبحاثنا في السنة الرابعة من سؤال كيف نحلل ظاهرة الفساد ؟ وكيف نعالج هذه الأزمة النفسية الأخلاقية أولا . ثمة قضية أخرى مرتبطة جانبياً بالفساد وهو التراجع في الهدف الاشمل ، والتراجع في المصلحة العليا للمصالح الدنيا . فمع افتراض التعارض ، والافتراض بحاجة الى تعليل دعونا نوظف البحث العلمي للوصول الى الخروج من هذا المأزق .

ثمة عامل آخر : يعيشه المشهد العراقي المعاصر وهو الانشغال بالماضي ، واستغلال مآسيه وجعل الحاضر تعويضاً عن محنة الماضي ... وفي ذلك ما فيه ، فضلاً عن غياب المستقبل وضرورة التخطيط له ان هذه السياسات مرسومة لمرحلة الاستثناء التي حكمت البلد من ٢٠٠٣ ولا تزال ، وكان علينا ان نمهد للانتقال إلى الوضع الطبيعي فيجب ان يكون كل الفقراء موضع أهتمامنا ، وكل الذين لم تكفيهم أجورهم محل تفكيرنا لترقية حياتهم بدون تمييز ، ويبقى الوطن والمواطن وتاريخ الوطن يسجل للذين قدموا الإخلاص لخلاص البلد قرابين الانعتاق دورهم الكريم والبارز ، فالفروسية والشهامة وطيب الاصل والموقف لا يعاوض الا بالاعتبارات والمعنويات الرفيعة ، أما ان يمنح شيئاً مادياً تفضيلاً خاصاً فهذا مثير للآخرين من جهه وتقليل لرفعة ما قدمه من جهة أخرى ، ومخالف للدافع الحقيقي لتلك التضحيات نريد من أبحاثنا أن تغوص في آليات فهمنا للأصول الدينية ، فهذا العراق الذي كانت فيه الكوفه والبصرة ميدانا رحباً للتنوع العقائدي ووالفقهي فمنها ظهرت أتجاهات المفكرين ومثابة الفلسفه ورواق التأمل ولكن مع كل ذلك تحول هذا البلد الى حاضن للفهم البليد للإسلام ذلك الفهم الذي يحوله من دين السعادة والرحمة والإنسانية إلى شريعة تسوغ قتل الانسان ، وتدمير المنجزات الوطنية وتهدر ثروة الوطن ، وتزرع الرعب والخوف وتكره الناس على ظلامية مفتية ، كيف تحول شباب وابناء الرافدين ((حوض الحضارات الازلية)) الى أنتحاريين وقتله يقتلون أنفسهم ويقتلون الناس بلا تمييز بينهم فتطال شظاياهم العمال الفقراء الذين

يتطلعون الى عمل يكفل لهم شراء (خبز يوم لعوائلهم) وأطفالهم صغاراً يسعون الى مدارسهم يتعلمون فيها أبجديات الحرف لماذا : أدار هذا الحاضر (المرتد) ظهره عن عقلانية حضارة هذا البلد ، وانتمى الى ((ظاهرية نصوصية سلفية مؤسسة على عقل بدوي او بدائي يستطيع أي عاقل تمييزه بسهوله))

هل المشكلة بنصوص الكتاب والسنة واجماعات الفقهاء ، أم في الفهم التاريخي للنص ، الا يكفي تعدد إفهام النص دليلاً على أتساع المشهد لأكثر من أطروحة وكلها تحظى بدرجة من المشروعية الا يكفي فهم الفقهاء والمفسرين والشراح الذي لم يجمع على ((طريقة للفهم)) ولا ((نمط للمعرفة)) للقول أن النصوص قابلة لأن تفهم بشكل يتضامن معه العقل والمنطق وتجارب المجتمعات الحيوية الناهضة وان الفهم المتخلف والبائس والذي يجافي العقل والمنطق والتجارب النهضوية لا يقوى على النقد والاستمرار ونريد من أبحاثنا :

ان تدعو الى صناعة تجربة (حضارية معيارية) في كل مجالات العمل الوطني سواء كان سياسياً أو مهنياً ، أننا نرصد أن الفعاليات السياسية تتساهل كثيراً في اختيارها لوسائلها في العمل السياسي ، وتنكفئ على ذاتها وتدخل في صراع مع الوطن من أجل كسب جولة ((الخصم السياسي)) . . وكلها تزعم الانطلاق من الاسلام كل ذلك يحصل بينما كان علي (عليه السلام) يجعل ((مصلحة الوطن والمواطن والتجربة)) هي الحكم الفيصل في مواقفه مع خصومه السياسيين طيلة ربع قرن ، نريد لتجربتنا ان تتلمذ من جديد في مدرسة علي (عليه السلام) ، فلقد فشلت في فهم الدرس العلوي وعليها أن تعيد دراسة هذا المقرر الفلسفي والأخلاقي أن الأخطر من ذلك سريان فقدان المعيارية الى النطاق المهني ، فقد هيمن ما هو سياسي على ما هو مهني وتحولت مؤسسات الدولة الى مؤسسات الأحزاب التي ترسم سياساتها على المتغيرات الحزبية بدل الثوابت الوطنية حتى عادت الأحزاب شيئاً سلبياً في حياتنا بدل أن تكون وسيله من وسائل الترقية والتقدم فتجد ان الحزبيين أنفسهم يرفضون تسليم وزارات (الدفاع والداخلية) الا الى مستقل ، وتسالم الجميع على ذلك مما يعنى فقدان الجميع للثقة بالهياكل السياسية أجمع ، وإلا لماذا يوصف الحزبي بأنه غير عادل ولا ثقة حتى لا تسلم له وزارات مهمة ويلاحظ الخلل

أكثر اذا تساءلنا فهلا طبقتم هذه القاعدة على بقية الوزارات ، وهل تعتقدون أنها ليست بالمؤسسات المهمة ؟!

أحزابنا : أذن لا تجد صداها الطيب في ضمائر الناس وعواطفهم رغم أنها تترست بالمذهبية ، وتنطعت بشتم الغير وفعلت ما فعلت .. لكنها خسرت الناس بعد أن خسرت القيم النبيلة التي كان ينبغي أن تظهر على سلوكها ..

فأين يكمن السر ؟ أيها الباحثون والنخب العلمية أليست هذه وظيفة البحث العلمي ووظيفة العقول المفكرة ، وظيفةً مهنية ، ووطنية ، وشرعية ..

فلنسعَ الى تحليل أزمتنا وواقعنا، ونشخص مشكلاتنا ونتحدث بحرية أكاديمية عن تلك . كمقدمة للتفكير بلائحة المعالجات .. تأمل أسرة التحرير : أن تكون أبحاثنا معبرّة عن هواجس الوطن ، ونبضات الحاضر .

وهذه دعوة محدوة بالأمل ومشبعة بالتفاؤل إلى جميع الباحثين والمفكرين إلى الاهتمام بهذه الظواهر دراسة و تحليلاً ومعالجة.